

تفعيل منظومة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة

Activating the social responsibility system within economic institutions to achieve sustainable development

علي اليازيد

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
مخبر العقود وقانون الأعمال،
جامعة قسنطينة / الجزائر
Liazidali.univ@gmail.com

حنان طرطار*

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
مخبر العقود وقانون الأعمال،
جامعة قسنطينة / الجزائر
Tartar.hanen@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/06/24 تاريخ القبول: 2022/05/10 تاريخ النشر: 2022/06/10

الملخص:

تتركز التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد المتداخلة فيما بينها هدفها الأساسي هو المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر الاستغلال الأفضل لمختلف الموارد الطبيعية، وبشكل عادل. وعلى اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية هي الشريك الأول في التنمية المستدامة، فإن تحليها بالمسؤولية الاجتماعية يعد من المعايير الأساسية التي تقيس درجة مواظمتها وحسبها الأخلاقي والإنساني ومدى تفاعلها اجتماعيا، لا سيما وأن الهدف الرئيسي من إنشائها هو تحقيق أعلى الأرباح وبأقل التكاليف الممكنة، عبر المنفعة الاجتماعية. وتأسيسا على ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي يؤديه تطبيق قيم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، المؤسسات الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية، المنفعة الاجتماعية.

Abstract:

Sustainable development is based on a set of intertwined dimensions. Its primary goal is to preserve the rights of future generations in the process of economic and social development through a better exploitation of various natural resources, in a fair manner. And given that economic enterprises are the first partner in sustainable development, their adhesion to social responsibility

* المؤلف المرسل.

is considered as the basic criteria to measure their degree of citizenship, moral and human sense, and the extent of social interaction, especially since the main goal of their creation is to achieve the highest profits with the lowest possible costs, through social benefit.

Based on that, this research paper aims to highlight the role played by the application of social responsibility values within economic enterprises in order to achieve sustainable development

Keywords: sustainable development, environment, economic enterprises, social responsibility, social benefit.

مقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية وليدة متطلبات التنمية المستدامة، فمع بداية الألفية الثالثة ظهرت العديد من التغيرات الجذرية في عالم الإقتصاد والتجارة، وقد كان للعوالم وما زانها من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وتكنولوجية أثرها البالغ على معالم العالم بأسره، وأصبح من الضرورة الملحة على عاتق المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذه التغيرات والوعي بأثرها على المجتمع والبيئة، خاصة وأنها لم يعد يتم تقييمها بناء على ربحيتها فحسب، بل تعدى ذلك إلى سمعتها. وعليه ظهرت مفاهيم حديثة كان من أبرزها مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وقد كانت محصلة العمل الدولي تعزيز مفهوم التنمية المستدامة والذي نشأت معه فكرة مسؤولية مختلف القطاعات العامة والخاصة نحو المجتمع والبيئة ودورها في المشاركة في جهود التنمية الوطنية المستدامة من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية والتي تتخذ المحافظة على البيئة وجودة حياة الإنسان جوهرها لها.

والمسؤولية الاجتماعية كمفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص العمل وتوفير بيئة عمل صحية وأمنة جنبا إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية في البلاد عبر دعم الأعمال والمشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع وتعمل على تكريس هذا المفهوم بهدف تعزيز تكاليف المجتمع ورضا أفرادها عن أداء تلك النشاطات الاقتصادية.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في كون أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية لها دور فعال تجاه المجتمع وتحقيق المصلحة العامة من جهة وكذا ميزاتها التنافسية المستدامة من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

- انطلاقاً مما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية:
- ما مدى تأثير إدراج أبعاد المسؤولية الاجتماعية على تحقيق الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:
 - ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية؟ فيم تتمثل مرتكزات وأبعاد التنمية المستدامة؟ وما هي علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

يؤدي اعتماد مبادئ المسؤولية الاجتماعية إلى إدماج مرتكزات وأبعاد التنمية المستدامة ضمن سيرورة عمل المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الموضوع:

- تهدف هذه الدراسة إلى:
- التعرف على مفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من منظور شامل.
 - تقييم دور المسؤولية الاجتماعية في ترشيد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية نحو تحقيق التنمية المستدامة.
 - تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة الموضوع:

لأجل دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيمه إلى محورين؛ المحور الأول تناول عموميات حول المسؤولية الاجتماعية: ضمن خمس مداخل هي: نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، تعريفها وأهميتها، أبعادها وعوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أما المحور الثاني فتناول التنمية المستدامة من خلال دراسة نشأة وتطور التنمية المستدامة وتعريفها، خصائصها وأهدافها، أبعادها ومؤثراتها وأخيراً مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم طبيعة الموضوع عن طريق عرض مختلف المفاهيم وتحليلها؛ حيث تم التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفي

المقابل تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وإبراز العلاقة التي تربط بينهما ومدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة الاقتصادية.

1. عموميات حول المسؤولية الاجتماعية

تطورت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية عبر مراحل زمنية متعددة ساهمت في النهاية في بلورة مفهومها ووضع أبعادها بما يتوافق ومبادئ التنمية المستدامة.

1.1. نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يعود تطور المسؤولية الاجتماعية في الأساس إلى نظرية العقد الاجتماعي، حيث كان ينظر لها على أنها عقد بين المؤسسة والمجتمع ويتم تحديد مجال الأداء الاجتماعي عن طريق تحديد مسؤوليات العقد الاجتماعي، وأهم مراحل تطورها ما يلي:¹

أ. الثورة الصناعية:

تتميز هذه المرحلة بوجود استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية، حيث يتم تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور متدنية، أي أن المالكين هم المستفيدون بالدرجة الأولى ولا وجود لاهتمام بالعاملين والمجتمع والوعي البيئي، واتجه البحث في هذه المرحلة عن كيفية تحسين إنتاجية العاملين وكان ذلك من خلال دراسة الوقت وطريقة انجاز العمل الأفضل، بالتركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية عن طريق تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج كبير. في هذه المرحلة كان وعي بسيط بالمسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين.²

ب. مرحلة تضخم حجم المؤسسات:

تتميز هذه المرحلة بتخصيص العامل بجزء من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه، واستنزاف موسع للموارد الطبيعية نظرا لتضخم حجم المؤسسات وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ج. مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية:

التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحد للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين، حيث هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر

المسؤولية، حيث كانت من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي.

د. مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية:

حصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين أدى إلى اضطرابات كثيرة مما تطلب تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث ظهرت نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، ويرجع ذلك أساساً إلى إهمال إدارة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها لبعض مسؤولياتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضارب مع مصالح هؤلاء، بحيث أن هدفها كان تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ في الاعتبار المستهلك ومصالحه المتعددة. كل ما سبق ذكره علاوة على تأثيره أفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر أدى إلى بناء أرضية للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.

هـ. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

تعزز في هذه المرحلة دور النقابات وجماعات الضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين كما تعزز في هذه المرحلة أيضاً النظام الاشتراكي. هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات، حيث تم تحديد حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك خاصة في الدول الغربية وهذا ما يمثل نقلة في تبني المسؤولية على أرض الواقع.

و. مرحلة جماعات الضغط:

ساهمت الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات الضغط، حيث شكلت قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات، ومثلت جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيدين كجمعيات حماية المستهلك، جمعيات حماية البيئة، جمعيات السلام الأخضر... الخ. في هذه المرحلة أصبحت المسؤولية الاجتماعية أكثر تجسيدا، حيث تم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تتطلبها الكثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ز. مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

تتسم هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع نمو قطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلوماتية وشبكات الانترنت فيها وظهرت جرائم جديدة وأنواع من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد. هذا ما أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا وأن انهيار بعض المؤسسات العملاقة في الإقتصاد الأمريكي مثل (انرون) نتيجة عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي ألقى أضرارا بالمالكين والمستهلكين والمجتمع على حد سواء.

2.1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تجلت بوادر ظهور مصطلح المسؤولية الاجتماعية في الإطار الأكاديمي من قبل البروفيسور (Theodore krebs) الذي استعمل مصطلح التدقيق الاجتماعي، ثم بعد ذلك أضفى مفهومها يغطي ثلاث مصطلحات ويربط فيما بينها وهي: المؤسسة، المجتمع، والمسؤولية اتجاهه، فهو يحقق العلاقة الاعتمادية بين المؤسسات ومنظمات الأعمال، والمجتمع الذي تعمل فيه، ويتضمن المسؤوليات التي تعزز بين كلا الجانبين.³ هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الإلتزام الطوعي للشركات بدورها في خدمة المجتمع، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث المضمون.⁴

أ. تعريف منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية:

تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "إدارة منشأة الأعمال على نحو يفي بتوقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والتوقعات العامة من تلك المنشأة أو يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل".

ب. تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".⁵

3.1. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

- تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في:
- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين، وذلك برفع قيمة الأسهم في المدى الطويل، لما تحظى به المؤسسات ومنظمات الأعمال من ثقة لدى الجميع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.
- تحسين وتطوير صور المنظمة أمام المجتمع.
- الرقابة من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.
- القوانين والتشريعات لا يمكن لها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.
- إن لم تقم المؤسسات الاقتصادية بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات ستفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.⁶

4.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

- ميزهرم (Carroll) بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:
- البعد الاقتصادي: تمارس المؤسسات أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلعا وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة.
- البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الإلتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.
- البعد الأخلاقي: التي تراعي من خلاله المؤسسات الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق المجتمع.
- البعد الخيري: الذي يشتمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح. كما قد تتبنى المؤسسة أو المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.⁷

الشكل: 01 هرم (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: الغالي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط 3، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 83.

5.1 عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

حتى تنجح المؤسسات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها تتمثل في:⁸

- ضرورة إيمان المؤسسة الاقتصادية بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تقوم المؤسسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي ستبناه اتجاهه.
- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة المؤسسات، يتم متابعتها من قبل رئيس المؤسسة، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية، بل ويجب على المؤسسة أن تخصص مسؤولاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا، ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى المؤسسة.
- من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات المهتمة ببرامج المسؤولية الاجتماعية، رغبتها

في الانطلاق من خلال مشاريع ضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن تضع هذه الأهداف على المدى البعيد ولكن حتى يتم البدء في هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة.

- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فقد لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها، والاهتمام بجعل هذه البرامج قائمة بذاتها ولا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ المؤسسة مستقبلاً إلى الاستغناء عنه.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي وتميز وجوده كاملة، والتنسيق مع ما هو موجود من برامج مشابهة حتى لا يتم ضياع الوقت والجهد والمال في برامج قائمة.

2. التنمية المستدامة:

شهدت مقارنة التنمية الكثير من التطورات حيث ركزت في مفاهيمها الأولية على القدرة الذاتية للمجتمع الوطني على تحقيق التنمية لأجياله المتعاقبة، لتتحول إلى مفهوم جديد يعنى بقدرة المجتمع العالمي على مواصلة الحياة واستمرار النهوض بمستويات المعيشة للأجيال اللاحقة على كوكب الأرض مع جعل الإطار البيئي منهجاً لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التنمية بهدف تحقيق الاستدامة المنشودة.

1.2. الجهود الدولية لتطوير مفهوم التنمية المستدامة وتعريفها:

شهد تاريخ التنمية على الصعيد الدولي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً الأمر الذي ساهم فيما بعد في بلورة تعريفها وتحديد مرتكزاتها.

أ. الجهود الدولية لتطوير مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مصطلح التنمية المستدامة للعالم من خلال تقرير "بروتلاند" (Portland) بداية لتوسيع نطاق التنمية عن ما كان سائداً من قبل، ولكن الإهتمام الأولي بالتنمية المستدامة أخذ بعداً آخر في المؤتمرات العالمية، وذلك كما يلي:

- مؤتمر استكهولم 1972: يعد مؤتمر استكهولم المنصة الأولية لبروز بعض دلالات "التنمية المستدامة"، حيث جرى مناقشة قضايا البيئة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية كالفقر وضعف التنمية في كثير من الدول، وقد انتقد في هذا المؤتمر تغييب البعد البيئي في التخطيط التنموي والسياسات الإنمائية مع حتمية المحافظة على كوكب الأرض.⁹

- مؤتمر قمة الأرض (ريودي جانيرو) 1992: انطلاقاً من إطار تقرير "بروتلاندا" عقدت منظمة الأمم المتحدة مؤتمر قمة الأرض في 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية، وقد ركز المؤتمر على الموارد الطبيعية ودور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، وكان هذا المؤتمر نقطة تحول للتأكيد على ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية عند تحقيق النمو الاقتصادي؛ وقد نتج عن قمة الأرض الاتفاقات التالية: اتفاقية تغير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي، وثيقة جدول أعمال القرن 21 أو (أجندة 21).¹⁰
 - مؤتمر كوبنهاجن 1995: احتلت التنمية الاجتماعية الأهمية الأكبر فيه، مع مناقشة كيفية معالجة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع والمساواة بين الرجل والمرأة وتدعيم برامج التنمية في الدول الأقل نمواً.¹¹
 - مؤتمر نيويورك 2000 (مؤتمر الألفية): أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ الاستدامة، وقد احتوت الأهداف الإنمائية للألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية، وتأكيداً على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية، مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها.¹²
 - القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002 (مؤتمر جوهانسبورغ): ركز هذا المؤتمر على التكلفة والفائدة للعمولة من خلال التقدم التكنولوجي وانسياب وحرية انتقال رؤوس الأموال، ولكن الاهتمام الأكبر للمؤتمر كان حول تخفيض معدل الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وإدارة وحماية المصادر الطبيعية على المستويات المحلية والعالمية. وقد صدر عن هذا المؤتمر الوثائق التالية:¹³
 - خطة التنفيذ: وهي خطة عمل للعشر سنوات القادمة لتنفيذ أجندة 21 المقررة في قمة الأرض 1992 بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التنموية التي تضمنها إعلان وقمة الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 2000.
 - إعلان جوهانسبورغ للتنمية المستدامة.
- وقد أكدت كلا الوثيقتين على ضرورة تعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، وحماية البيئة. وما يلاحظ في هذا المؤتمر أنه وضع الركائز المهمة للتنمية؛ كما أشار تقرير المؤتمر أنه لتحقيق التنمية المستدامة يجب تسيير إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص ورصد أداء المؤسسات العامة والشركات الخاصة وتحسين

مستوى المساءلة فيها لأن عملية التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون أحادية الجانب من طرف القطاع العام، ولكن لابد لتحقيق أهدافها من مشاركة القطاع الخاص.

- مؤتمر يودي جانيرو 2012: يعد هذا المؤتمر من أهم المفاصل التاريخية الأهمية بشأن الاستدامة، ويعتبر المؤتمر الدولي لثالث للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى التوفيق بين الأهداف البيئية للمجتمع العالمي.¹⁴

ب. تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد مفاهيم التنمية المستدامة، ولعل أهمها والأكثر تداولاً والتي تعد تعاريفاً مرجعية تلك الصادرة عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، وتعريف تقرير بروتلاند سنة 1987.

ويعرف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"، أما تقرير لجنة بروتلاند (Portland) فعرّفها بأنها: "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".¹⁵

وهناك من يربط التنمية المستدامة في تعريفها بعنصر الإستهلاك: "ضمان ألا يقل الإستهلاك مع مرور الزمن معنى أن قدرة بلد ما على الاستدامة هي أن تدفق الإستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة، وأن ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت، وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد بمرور الزمن"¹⁶

2.2. خصائص وأهداف التنمية المستدامة:

إن عملية التنمية المستدامة عملية شاملة ومتواصلة ومستمرة ومتعددة الجوانب لذلك فإن خصائصها وأهدافها شاملة ومتعددة، وتتمثل في أنها:

أ. خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل خصائص التنمية المستدامة في الآتي:

- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض ويعتبر البعد الزمني أساساً فيها.
- تنمية تضع تلبية الحاجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛ فأولويتها الغذاء، والمسكن والملبس والعمل والتعليم والصحة، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم.

- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة الطبيعية لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى.
- تنمية متكاملة تهتم بالجانب البشري فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.
- تنمية تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات بجميع أنواعها النباتية والحيوانية، وتحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية.
- تنمية تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيارات التكنولوجية، والشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام للحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.¹⁷

ب. أهداف التنمية المستدامة

إن الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها كثيرة، لذلك نقتصر على إبراز أهمها فيما يلي:

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد (la bonne gouvernance) في تحقيق التنمية المستدامة، وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية بشكل خاص.¹⁸

3.2. أبعاد التنمية المستدامة:

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة ويتأثر كل جزء منها بالتغيير الذي يطرأ على باقي

الأجزاء الأخرى:

أ. البعد الاقتصادي:

للتنمية المستدامة أبعادا اقتصادية نذكر منها:¹⁹

- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- تحسين ورفع مستوى المعيشة وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين.
- التقليل من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخير برامج تنمية تقوم على الاعتماد على القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.
- التقليل من الإنفاق العسكري وتخويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث نتيجة استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية مثل البترول والفحم والعمل على معالجته باستخدام التكنولوجيا النظيفة.

ب. البعد الاجتماعي:

يسعى البعد الاجتماعي بالخصوص إلى :²⁰

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من كافة الخدمات.
- الإقلال من مستويات الفقر.
- إتاحة الفرص بشكل متساوي بين أفراد المجتمع دون أي تمييز أو تحيز.
- تسهيل وتشجيع الحريات الفردية.
- زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته، مع الحفاظ على الهوية الثقافية.
- مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية وفي تنفيذها، بهدف إنجاحها.
- تطوير المؤسسات الاجتماعية القائمة، وإيجاد مؤسسات جديدة تخدم التنمية وتضمن ديمومتها.

ج. البعد البيئي:

يعنى البعد البيئي للتنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية من الضغوطات البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات التي تلوث الطبيعة، وعدم الاستغلال الجائر لمصادر الأسماك والغابات بمستويات غير مستدامة، وعدم سحب المياه الجوفية إلى درجة كبيرة تحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية وتؤدي إلى عدم القدرة على تجديدها. وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة تتعامل مع إجراءات المحافظة على

البيئة وعملية النمو الاقتصادي على أنهما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين ولذلك فهي تركز على الجانب النوعي للحياة ولكنها لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية على الرغم من أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلا للزعة المادية.²¹

د. البعد السياسي:

تزامن الاهتمام بقضايا البيئة مع التغير السياسي الذي شهده المعسكر الشرقي وبدأت المشاكل البيئية تأخذ طابعا أكثر حدة من خلال بعض الحوادث، مثل انفجار مفاعل تشيرنوبيل سنة 1986، وموجات الجفاف التي عصفت بالكثير من المناطق في العالم؛ ومن ثم فقد احتلت القضايا البيئية أولوية اهتمامات المجتمع الدولي، حيث أكد البيان الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي أعلن فيه عن نهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1990 على أن انتهاء هذه الحرب سوف يؤدي إلى نقل بؤرة الاهتمام المشترك إلى القضايا البيئية. كما هيأ المناخ العالمي لطرح قضية البيئة والتنمية باعتبارهما قضايا عالمية وقد ترجم هذا الاهتمام الدولي في انعقاد العديد من المؤتمرات التي تهتم بالشأن البيئي بهدف إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وإدراج مفاهيم الاستدامة ضمن سياسات كافة أعضاء المجتمع الدولي.²²

4.2. مؤشرات التنمية المستدامة:

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 1996 كتابا مهما بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات"، وضمته 130 مؤشرا لهذه التنمية، وقد جرى تخفيض تلك المؤشرات إلى 58 مؤشرا نظرا لصعوبة توفير بيانات الاستدامة، وقد تم توزيعها في أربع مجموعات كبيرة هي:

- مؤشرات الاقتصادية: تشمل هذه المؤشرات الهيكل الاقتصادي وأنماط الإنتاج والاستهلاك.²³
- المؤشرات الاجتماعية: تتمثل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في مؤشر الفقر البشري ومعدل البطالة ونوعية الحياة وجودة التعليم ومعدل النمو السكاني.²⁴
- المؤشرات البيئية: تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، والأراضي، والبحار، والمحيطات، والمناطق الساحلية، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي.²⁵
- المؤشرات المؤسسية: تتمثل في مدي تطور الجانب المؤسسي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتجلى في مجموع القوانين والأطر المؤسسية التي تخضع لها الدول التي

من خلالها يتم دعم التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المؤشرات: تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة، البحث والتطوير أي مدى استغلال البحوث فيما يخدم التنمية المستدامة، والاستخدام التقني؛ بمعنى مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية.²⁶

5.2. مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها في حين أن النسيج الاجتماعي المتناسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة الاجتماعية هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط، والتي قد تحتاج إليها المؤسسة. ولأجل ذلك من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها اتجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

أ. العلاقة القائمة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

تبرز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، في أن هذه المبادئ هي نفسها التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهذا ما تؤكدته المنظمة الدولية للمعايير الإيزو (ISO) لكونها تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "مسؤولية فتح عن الآثار الناتجة على المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي متناسق مع؛ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، واحترام القوانين السارية والتوافق مع المعايير الدولية، إضافة إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في كل نشاطات المنظمة وعلاقتها".²⁷ أما الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعنى به أطراف عدة مثل الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، في حيث أن مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال.

ب. الاعتبارات الواجب مراعاتها لتجسيد المسؤولية الاجتماعية وفق مبادئ التنمية المستدامة:

بشكل عملي فإن المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتسهم في تحقيق التنمية مستدامة عليها مراعاة الآتي:²⁸

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، واحترام حقوق الإنسان.

- الالتزام وتحمل المسؤولية اتجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.
- الانضمام للمؤسسات المطبقة للمعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ج. الفرق بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية:

إن من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعنى به أطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، المواطنين والمستهلكين. في حين أن مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال. ونقول اختصارا بأن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها.²⁹

خاتمة:

لقد أظهرت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تعد أحد المطالب والأولويات الأساسية للحفاظ على البيئة وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

- إن تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية في بيئتها العملية ونشاطاتها الخارجية يؤثر على أرباحها وشعبيتها بشكل ايجابي ويزيد من ولاء الجمهور لها، الأمر الذي يدعم تنافسيتها الاقتصادية ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول التي تعمل فيها.
- يشكل كل من الإدارة الحسنة والتسيير الفعال مطلبا أساسيا للحصول على مؤسسات اقتصادية تتحلى بروح المواطنة وتجسد أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- إن مزايا تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تعد واضحة، إذ يمكن استخدام هذا المفهوم كأداة فعالة لتحسين العلاقة بين العاملين والمجتمع، كما يجب مراقبة تطبيقه بدقه نظرا لأنه يمكن أن يساعد المؤسسة على تقليل المخاطر

التي تواجهها وتقوية مكانتها وزيادة حصصها السوقية، ورفع مستوى مبيعاتها، وتعريف المستهلكين بعلاقتها التجارية بأسلوب أكثر فعالية، وهكذا ستؤدي الممارسات الاجتماعية إلى إدامة المزايا التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة الذكر، يمكن صياغة التوصيات التالية:
- ضرورة العمل على إيجاد صيغ إلزامية وتوعوية تحفيزية للمسؤولية الاجتماعية باعتماد مقاييس معيارية، مع فرض رقابة من قبل الجهات الوصية.
- وضع حوافز للمؤسسات الاقتصادية عند تحقيق مستويات مقبولة من تجسيد قيم المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الكتب:

- حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية، 2018، ص 12، www.books.google.dz.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- ساجد احمد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020.
- شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
- عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
- عبد الله بن عبد الرحمن بريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي)، ط 1، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2015.

- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
 - مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات (المواصفة القياسية ISO 2600)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.
 - مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017.
- 2. أطروحات الدكتوراه:**
- رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، (دراسة تحليلية بين الجزائر والأردن)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.
 - عبد الله العياشي، إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة: حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي - أنموذجا - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
 - مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.
- 3. رسائل الماجستير:**
- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية (مدخل للمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.
 - حماش وليد، تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية بمؤسسة جزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

4. المقالات:

- مكي هشام، بوطيبة عبد الرحمان، القياس المتعدد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 04، الجزائر، 2017.
- ملاك خديجة، رفيق خديجة، دور مهني المحاسبة في تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 03، العدد 01، الجزائر، 01 جانفي 2020.
- مقدم وهيبة، بكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية لاقتصاد والتسيير، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2014.

5. مواقع الانترنت:

- <http://www.csrnet1>
- <http://www.wikipédia.org>
- [http// www.books.google.dz](http://www.books.google.dz).

التهميش والاقتباس:

^{1/} الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية (مدخل للمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 78.

^{2/} المرجع نفسه، ص ص 80/79.

^{3/} مكي هشام، بوطيبة عبد الرحمان، القياس المتعدد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 04، 2017، ص 104.

^{4/} مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات (المواصفة القياسية ISO 2600)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 31.

^{5/} أحمد محمد الشريف، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أنظر موقع: <http://www.csrnet>، تم الإطلاع عليه بتاريخ (2020/10/11).

^{6/} مقدم وهيبة، بكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية لاقتصاد والتسيير، المجلد 07، العدد 01، 2014، ص 13.

^{7/} مكي هشام، بوطيبة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 107.

- ⁸ / حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية، 2018، ص 12، www.books.google.dz.
- ⁹ / عبد الله بن عبد الرحمن بريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي)، ط 1، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 43.
- ¹⁰ / عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص ص 60، 61.
- ¹¹ / عبد الله بن عبد الرحمن بريدي، مرجع سابق، ص 45.
- ¹² / المرجع نفسه، ص 44.
- ¹³ / عايد عبد الله العصيمي، مرجع سابق، ص 62.
- ¹⁴ / راجع موقع: <https://ar.m.wikipedia.org/vhù> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/12/28.
- ¹⁵ / فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7 و8 أفريل 2008م، ص 942.
- ¹⁶ / خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 18.
- ¹⁷ / ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020، ص 108.
- ¹⁸ / مسعودي محمد، صديقي مسعود، الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7 و8 أفريل 2008م، ص 534.
- ¹⁹ / شهدان عادل عبد اللطيف الغريايوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 92.
- ²⁰ / مسعودي محمد، صديقي مسعود، مرجع سابق، ص 535.
- ²¹ / عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص ص 37، 38.
- ²² / فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 943.
- ²³ / عبد الله بن عبد الرحمن بريدي، مرجع سابق، ص ص 47، 48.
- ²⁴ / عبد الله العياشي، إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة: حظرة الطاسيلي بولاية إليزي - أنموذجاً أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص 26.
- ²⁵ / مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص ص 102/106.

²⁶/ حماش وليد، تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية بمؤسسة جزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 25.

39/ ملاك خديجة، رفيق خديجة، دور مهني المحاسبة في تبنى المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 03، العدد 01، 01 جانفي 2020، ص 130.

²⁸/ نفس المرجع، ص 130.

²⁹/ مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص 95.